

تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
في مجابهة أزمة كوفيد-19 والدروس المستفادة منها

كان لظهور جائحة كوفيد-19 في بداية عام 2020 كثيرا من الآثار السلبية على قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومنها الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والتي مثلت تحديات واجهته في القيام بعمله في الوقت المحدد وبالجودة المناسبة مما تتطلب تطوير بعض أساليب العمل ووضع مناهج وطرق لمجابهة تلك التحديات وذلك لضمان استمرار الجهاز في القيام بالمهام الموكلة له . ، ومع انحسار الجائحة بشكل كبير في ضوء ظهور لقاحات وادوية لعلاجها قام الجهاز بإجراءات للقيام بعمله بما يتناسب مع هذا الانحسار . وسوف نقوم فيما يلي باستعراض بعض تلك التحديات وأساليب تطوير العمل التي قام بها الجهاز لمجابهتها ، والدروس المستفادة منها :

أولاً: التحديات على مستوى العنصر البشري:

تتمثل أهم تحديات العنصر البشري في ضرورة الالتزام بالإجراءات الوقائية من تباعد اجتماعي وتخفيض قوة العمل، وكذا زيادة المخاطر المهنية نتيجة زيادة التعرض للوباء أثناء العمل، فضلا عن حدوث بعض الإصابات لدي عدد من السادة أعضاء الجهاز.

قام الجهاز في مجابهة تلك التحديات بإصدار عدة قرارات لحماية العنصر البشري ومنها إصدار قرارات بتخفيض قوة العمل مع إعطاء كل مدير إدارة مراقبة حسابات أو مدير إدارة مركزية الحرية في تطبيق التناوب في ضوء ظروف وحاجة العمل، تكليف شركة متخصصة لتعقيم مقار الجهاز وإدارات مراقبة الحسابات بشكل دوري – شبه يومي، وقام بتوفير مواد معقمة في الممرات ومواقع العمل، وإلزام السادة الأعضاء بارتداء الكمامات مع العمل على إتاحة وسائل الحماية والتعقيم داخل مقر الجهاز، ووضع نظم لمتابعة التأكد من التزام العاملين بالإجراءات الوقائية، مع توفير معامل التحاليل ومراكز الأشعة وعمل المسحات للكشف عن الإصابة بإجراءات مرنة تمكن السادة الأعضاء وعائلاتهم من التأكد من تعرضهم للإصابة من عدمه، وكذا توفير أمصال الأنفلونزا الموسمية بمقر الجهاز للسادة الأعضاء كما تعاقد الجهاز مع عدد من المستشفيات لتوفير الرعاية الصحية للمصابين ووفرت الأدوية المختلفة للعلاج وكذا بحث مدي إمكانية التعاقد على توفير اللقاحات لكوفيد-19 فور توافرها، ومنح السادة المصابين أو المخالطين لمصابين إجازات بأجور كاملة حتى تمام الشفاء والتأكد من زوال المرض، وتكريم السادة المتوفين من الأعضاء وصرف التعويضات والمعاشات لذويهم.

ثانياً: التحديات على المستوى التنظيمي:

تتمثل أهم تحديات المستوى التنظيمي في وجود صعوبات في عمليات السفر والانتقال، غلق المقار داخل الوحدات الخاضعة للرقابة، صعوبات في تنفيذ برامج تدريبية لمجابهة الحاجات التدريبية الجديدة التي افرزتها الجائحة.

قام الجهاز لمجابهة تلك التحديات من خلال التالي :

1- ترشيد عمليات السفر لتكون في أضيق الحدود وان تقوم بالإعداد الجيد ليتناسب مع ظروف الجائحة بحيث يتم الاستفادة القصوى من تلك الأموريات، اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية بالنسبة لوسائل انتقال السادة الأعضاء ومنها تطهير السيارات بشكل دوري والتشديد على التزامهم بارتداء الكمامات وإجراءات التباعد أثناء الانتقال وأثناء أموريات السفر، تواصل السادة مدققي الجهاز مع مسؤولي الجهات الخاضعة

لرقابة الجهاز للتعرف على رؤية إدارتها للفترات المتوقعة حتى عودة العمل في مقار تلك الوحدات التي أغلقت وكيفية تسيير العمل أثناء الغلق، والاتفاق على وسائل الاتصال مع تلك الجهات لموافاة الجهاز بالمستندات والبيانات التي يتطلبها أداء العمل الرقابي، التنسيق مع الجهات الخاضعة للرقابة على استخدام الوسائل الإلكترونية من فاكسات ووسائل نقل صور المستندات الأخرى وعقد الاجتماعات عن بعد باستخدام البرامج المتخصصة في ذلك، وتدعيم البنية التحتية لتلك الجهات لمجابهة المتطلبات الجديدة لاستخدام الوسائل الإلكترونية في نقل البيانات، مع مراعاة وجود بعض المعاملات التي تتسم بدرجة خاصة من السرية والتي يتطلب الأمر الذهاب لتلك الوحدات للاطلاع على البيانات والمستندات المرتبطة بها بشكل منظم وفي أضيق الحدود، استخدام الوسائل الإلكترونية لعقد الاجتماعات عن بعد وفي ضوء ظهور بعض المتطلبات المهنية لتطبيق معايير المراجعة في ظل جائحة كوفيد-19، كما وقع الجهاز المركزي للمحاسبات بروتوكول تعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام 2021 ليتم إتمام العمل المؤسسي بالجهاز من تطبيقات وبنية تحتيه تمكن الجهاز من القيام بمهام المراجعة بفعالية ، حيث قامت وزارة المالية بإصدار منشورات متتالية لإتاحة كافة البيانات إلكترونياً للسادة أعضاء الجهاز أثناء فحص الحسابات الختامية .

2- قامت الإدارة المركزية للتدريب والتعليم المستمر بالجهاز المركزي للمحاسبات بعمل ما يلي:

- توفير وسائل الوقاية من الجائحة في قاعات التدريب من تخفيض أعداد المتدربين في كل برنامج تدريبي وتكرار تنفيذ البرنامج التدريبي، مع الالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي في قاعات التدريب، وإلزام المتدربين بالإجراءات الاحترازية من ارتداء الكمامات واستخدام المطهرات.
- تكليف المدربين بإعداد برامج تدريبية عن بعد باستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني وعقد البرامج التدريبية عن بعد.
- التعاون مع المنظمات المهنية الأخرى سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية في الاستفادة من برامجها التدريبية عن بعد، والمشاركة في الوبينارات وورش العمل التي تعدها عن بعد.
- زيادة فاعلية المنصة الإلكترونية للجهاز وذلك من خلال توفير المواد العلمية والرد على استفسارات الأعضاء في كافة المجالات. وكذا توفير الأوراق البحثية والإرشادات المهنية التي تصدر سواء من داخل الجهاز او من المنظمات المهنية المحلية والإقليمية والدولية للسادة أعضاء الجهاز إلكترونياً.

ثالثاً: التحديات على مستوى العمل المهني الرقابي:

تتطوي تحديات كوفيد-19 على مستوى العمل المهني الرقابي في التحديات المهنية لعمليات مراجعة الأنشطة والوحدات الخاضعة سواء عند التخطيط لعمليات المراجعة، أو التحديات المتعلقة بعمليات جمع ادلة الإثبات ومرحلة التنفيذ لعمليات المراجعة وأخيراً تحديات متعلقة بمرحلة الإبلاغ وإصدار التقارير، والاسترشاد بالمبادئ والأسس التي وردت في سلسلة المعايير الدولية 5500 للرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث وهي :

- المعيار 5510 المتعلق بالرقابة على خفض مخاطر الكوارث.
- المعيار 5520 المتعلق بالرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث.
- المعيار 5530 المتعلق بتكليف إجراءات التدقيق لتأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتزايدة للاحتيال في حالة الطوارئ.

فضلا عن تلك التحديات المهنية لعمليات المراجعة فقد واجه الجهاز المركزي للمحاسبات تحديات أخرى تتمثل في ظهور أنشطة جديدة لمجابهة الجائحة وما تضمنتها من إنفاق مبالغ ضخمة والحاجة إلى المرونة في صرف تلك المبالغ وضرورة توافر المساءلة والشفافية الكاملة على إنفاق تلك المبالغ.

تعتبر المراجعة من أحد مهام التأكدⁱ وتهدف إلى تعزيز درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية في ناتج تقييم أو قياس موضوع التقرير وذلك بالرجوع إلى الإطار الذي أعدت على أساسه القوائم الماليةⁱⁱ، وتبدأ تنفيذ مهمة مراجعة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية بمرحلة التخطيط لتنفيذ العملية من خلال وضع الاستراتيجية العامة للمراجعةⁱⁱⁱ بما تتضمنه من تفهم لبيئة المنشأة محل المراجعة وتحديد مخاطرها الجوهرية^{iv}، وهو ما يتطلب بداية دراسة مدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية^v في إعداد القوائم المالية الذي يعتبر أحد المبادئ الأساسية لإعداد القوائم المالية، حيث أنه يمكن أن تنشأ مخاطر الاستمرارية في الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز والتي تهدف إلى تحقيق أرباح، أو عندما يكون من المحتمل تخفيض دعم الحكومة أو سحبه أو في حالة الخصخصة^{vi}.

أدت جائحة كوفيد-19 وبما لها من أثار اقتصادية هامة على كثير من الجهات سواء على مستوي الشك في قدرة الجهة على الاستمرار أو في عمليات تقييم مخاطر المراجعة التي تتعرض لها الجهات الخاضعة لعملية الرقابة سواء نتيجة طبيعة النشاط الذي تقوم بها الجهات أو نتيجة عدم قدرة الجهة على الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية نتيجة الجائحة أو الحاجة إلى إجراءات رقابة داخلية خاصة لهذه الوحدات قام الجهاز في مجابهة تحديات التخطيط لعملية المراجعة من خلال:

- إعادة تقييم مدى توافر فرض الاستمرارية للجهات الخاضعة للرقابة في ظل جائحة كوفيد-19.
- القيام بالإجراءات التحليلية لتقدير التغيرات المتوقعة في القوائم المالية التقديرية للجهات الخاضعة لتحديد أثرها على تقدير الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية^{vii}.
- القيام بإعادة تقييم المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة سواء على مستوى القوائم المالية ككل أو على مستوى بنودها وأثرها على تقديرات الأهمية النسبية.

تتمثل أهم التحديات التي تجابه عمليات جمع أدلة الإثبات في ظل جائحة كوفيد-19 في ضرورة تطبيق متطلبات التباعد الاجتماعي في الجهات الخاضعة للرقابة مما كان يمثل عائق في الحصول على بعض أدلة المراجعة وكان لابد من توافر وسائل بديلة للحصول عليها والتأكد من كفاية وملاءمة تلك الأدلة^{viii}، كما تمثلت أيضا في وجود صعوبات في ملاحظة والإشراف على عمليات الجرد، وانخفاض نسب الرد على المصادقات، وصعوبات عمل المقابلات وحضور الاجتماعات سواء مع إدارة الجهة الخاضعة أو مع المسؤولين عن الحوكمة، وكذلك صعوبة

الإشراف على فرق المراجعة أو عقد الاجتماعات معها، وفي سبيل مجابهة التحديات في مرحلة جمع أدلة الإثبات وتنفيذ عملية المراجعة قام أعضاء الجهاز بما يلي:

- الحصول على صور المستندات من الجهات الخاضعة للرقابة باستخدام الوسائل الإلكترونية وزيادة حجم عينات المستندات لزيادة كفاية الأدلة.
- اختيار عينة من المستندات التي تم الحصول عليها باستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني ومطابقتها مع المستندات الأصلية في زيارات قصيرة لمقر الجهات الخاضعة أو مطالبتها بإرسال أصل المستندات للاطلاع والتأشير بمطابقتها مع النسخ الإلكترونية التي سبق الحصول عليها لرفع درجة الثقة في المستندات التي تم الحصول عليها إلكترونياً.
- الحصول على إقرارات الإدارة وخطاب التمثيل والبيانات التي يتم طلبها من الجهة إلكترونياً.
- مراجعة القرارات التي أصدرتها الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز لتنظيم عمليات الجرد وملاحظة والإشراف على بعض عمليات الجرد للتأكد من الالتزام بقرارات الجرد والحصول على نتائج أعمال الجرد والقيام بإجراءات المراجعة البديلة للتحقق من المخزون في تواريخ لاحقة والرجوع بأثر رجعي للتأكد من نتائج أعمال الجرد.
- عقد الاجتماعات مع إدارة الجهة ومع المسؤولين عن الحوكمة وبين فرق المراجعة باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية وباستخدام برامج الاجتماعات عن بعد.

بينما تتمثل أهم التحديات في إعداد تقارير المراجعة في ضرورة الإشارة في التقارير عن الظروف والقيود التي فرضتها الجائحة على عملية الرقابة وضرورة إظهار مدى كفاية الإفصاح التي قامت به الجهات الخاضعة للرقابة عن الآثار التي تترتب على الجائحة ومدى تعرض أصولها للاضمحلال والآثار المتوقعة حدوثها في المستقبل بسببها وأثارها المتوقعة على الإيرادات والأصول، وقد قام الجهاز حيال تلك التحديات بإصدار تعليمات خاصة بالتقرير السنوي بضرورة تضمينها البيانات سالفة الذكر.

أما عن تحديات ظهور أنشطة جديدة لمجابهة الجائحة فقد قام الجهاز بنشر الوعي لدى أعضاء الجهاز بضرورة الاهتمام باتخاذ الإجراءات الرقابية التي من شأنها تحقيق المرونة في الرقابة على تلك الأنشطة مع المحافظة على المال العام واتباع إجراءات الرقابة اللازمة.

رابعاً: التحديات على مستوى الجهات الخاضعة للرقابة:

حيث تتضمن التحديات على مستوى الجهات الخاضعة للرقابة في تأخر بعض الجهات الخاضعة للرقابة في إعداد القوائم المالية، وكذا صعوبة التزام إدارات بعض الجهات الخاضعة للرقابة لبعض المتطلبات والإجراءات الرقابية والمحاسبية والتنظيمية.

قام الجهاز في مجابهة تلك التحديات بإصدار إرشادات للسادة أعضاء الجهاز بضرورة التأكد من وجود أسباب حقيقية للتأخر في إعداد القوائم المالية وإبداء المرونة في الحالات التي تستدعي ذلك مع ضرورة المحافظة على المواعيد الملزمة قانوناً قدر المستطاع.

الخلاصة والنتائج

كان للسياسات التي قام بها الجهاز الأثر الكبير في النجاح بالقيام بأعمال الرقابة في ظل تحديات الأزمة وذلك من خلال:

- 1- أداء عمليات الرقابة وتقديم تقاريرها في الوقت الذي يحدده القانون.
- 2- توافر الجودة المناسبة في تقارير الرقابة وتحقيق درجات تأكد مناسبة.
- 3- الرقابة على قيام الحكومة في خفض الكارثة.
- 4- تحقيق المرونة في عمليات تخطيط عمليات التدقيق سواء عند وقوع الجائحة أو عند انحسارها.
- 5- الاستفادة من البنية التحتية التي تم رفع قدراتها سواء على مستوى الجهاز الرقابي أو على مستوى الجهات الخاضعة في رفع كفاءة عمليات التدقيق وتخفيض تكاليفها من خلال القيام ببعض أعمال التدقيق عن بعد.

i- المعايير المصرية المراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم 1300 لسنة 2008، الإطار المصري لعمليات خدمة التأكد، ص3.

ii- أنظر على سبيل المثال:

* المعايير المصرية المراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008، معيار المراجعة المصري (200)، الهدف من عملية مراجعة قوائم مالية والمبادئ العامة التي تحكمها، ص1.

* معايير المراجعة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار (200)، الأهداف العامة للمراجع المستقل، ص 58.

iii- أنظر على سبيل المثال:

* المعايير المصرية المراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008، معيار المراجعة المصري (300)، تخطيط عملية مراجعة القوائم المالية، ص2.

* معايير المراجعة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار (300)، التخطيط لمراجعة القوائم المالية، ص 210.

iv- أنظر على سبيل المثال:

* المعايير المصرية المراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008، معيار المراجعة المصري (315)، تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام، ص2.

* معايير المراجعة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار (300)، تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها، ص 219.

v- المعايير المصرية المراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم 1300 لسنة 2008، معيار المراجعة المصري (570)، الاستمرارية، ص1.

vi- معايير المراجعة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار (570)، الاستمرارية، ص 574.

vii- أنظر على سبيل المثال:

* المعايير المصرية المراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008، معيار المراجعة المصري (320)، الأهمية النسبية في المراجعة، ص3.

* معايير المراجعة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار (320)، الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة، ص 265.

viii- أنظر على سبيل المثال:

* المعايير المصرية المراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 1300 لسنة 2008، معيار المراجعة المصري (500)، أدلة المراجعة، ص2.

* معايير المراجعة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار (500)، أدلة المراجعة، ص 315.